● أخبار قصيرة

بريطانيا.. فضائح تلاحق المحافظين قبل الانتخابات

أعلن رئيس وزراء بريطانيا بشكل مفاجئ في شهر مايو أن الانتخابات البريطانية ستجرى في ٤ يوليو. ومع ذلك، بالنسبة لبعض المقربين من رئيس الوزراء البريطاني، لم تكن هذه المعلومات جديدة. وذكرت وكالة الأنباء البريطانية "بي إيه" أن توني لي، رئيس الحملة الانتخابية لحزب المحافظين، قد حصل على إجازة مؤقتة. وقد تبين سابقاً أن زوجته "لورا ساندرز"، التي تترشح للانتخابات عن حزب المحافظين، ربما تكون قد راهنت على تاريخ الانتخابات، كما اتضح قبل نحو أسبوع أن أحد المتعاونين المقربين من سوناك قد راهن في شهر يوليو على تاريخ للانتخابات. الهيئة الرقابية على القمار في بريطانيا تقوم الآن بفحص ما إذا كان هناك أي رهان غير قانوني قد حدث خلال تواريخ الانتخابات أم لا.

لافروف: يجب إجراء حوار مع أفغانستان بشأن الإرهاب

أعلن "سيرجي لافروف" وزير خارجية روسيا أن الرأي السائد في منظمة معاهدة الأمن الجماعي هو أنه يجب إجراء حوار جوهري مع السلطات الحالية في أفغانستان بشأن القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقال لافروف حول القضايا المطروحة في منظمة معاهدة الأمن الجماعي: "لقد أشرت إلى التهديدات التي تنبع من أفغانستان، حيث لا تزال الجماعات الإرهابية والهياكل المرتبطة بها مثل داعش موجودة هناك." وصرح لافروف بعد اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي: "بشكل عام، نحن ندعم إنشاء حوار مستدام ودائم وجوهري مع طالبان التي تسيطر على أفغانستان، بهدف تنفيذ مشاريع محددة."

باكستان.. استمرار حظر التجمعات في البنجاب لسبعة أيام

بعد إعلان حزب تحريك إنصاف عن مظاهرات وتجمعات وطنية مناهضة للحكومة في باكستان تحت شعار "أطلقوا سراح عمران خان"، قامت حكومة ولاية البنجاب المحلية بفرض حظر التجول ومنع التجمعات. ونتيجة لذلك، تم اعتقال العشرات من أنصار تحريك إنصاف من قبل الشرطة في مدن مختلفة بالولاية، بما في ذلك خانيوال. واكد حزب تحريك إنصاف أن قوات الشرطة داهمت منازل المسؤولين المحليين للحزب في مدن مختلفة واعتقلتهم.

وأدان عمر أيوب، زعيم المعارضة في الجمعية الوطنية الباكستانية والأمين العام لحزب تحريك إنصاف، فرض قانون حظر التجمعات في ولاية البنجاب.

و سيستمر فرض قانون حظر التجمعات لمدة ٧ أيام.

رغم الأبعاد الدينية والتاريخية لخطاباته

لماذا فشل حزب العدالة والتنمية في التعامل مع قضية اللاجئين في تركيا؟

الوفاق/ في هذه الأيام التي تعاني فيها تركيا من أزمة اقتصادية عميقة وشاملة، يتحدث العديد من المحللين السياسيين والاقتصاديين في البلاد عن التأثير السلبي لوجود المهاجرين. يعتقدون أن تركيا استقبلت ما يقرب من ٦ ملايين لاجئ أجنبي في وقت لا تستطيع فيه حتى تلبية احتياجات مواطنيها الأساسية.

أكرم إمام أوغلو، عمدة إسطنبول، هو أحد السياسيين الذين يدلون بتصريحات متكررة حول قضية اللاجئين والمهاجرين، لأنه في الوقت الحالي، يعيش مليونان ونصف المليون من اللاجئين السوريين والأفغان والأوزبك والأويغور في إسطنبول، وقد أدى وجودهم إلى ارتفاع أسعار السكن والغذاء والملابس والنقل، وفي الوقت نفسه، خلق نقصًا ومشاكل كبيرة في مجال البنية التحتية.

قال إمام أوغلو أمس الاول في دوسلدورف بألمانيا في تجمع للتجار الأتراك المقيمين في ألمانيا: "عندما أتحدث عن وجود كل هؤلاء اللاجئين، يقول الكثيرون: إنهم يديرون عجلة صناعة النسيج التركية وهم عمالة رخيصة. لكنني أعارض هذا الرأي. هل الصناعات التركية حقًا بحاجة إلى عمّال؟ حسنًا. دعونا نقبل العمال الأجانب كمهاجرين بشكل رسمي وقانوني مثل بقية دول العالم. لكن مع الوضع الحالي، ليس فقط إسطنبول، بل جميع مدننا الأخرى تواجه مشاكل".

قامت البروفيسورة الدكتورة رابعة كاراكايا بولات، عضو هيئة التدريس بجامعة إيشيك التركية، في مقال تحليلي بدراسة قضية وجود ٤ ملايين لاجئ سوري في تركيا، وأظهرت أن هذه المسألة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية والتحيزات الأيديولوجية والتاريخية لأردوغان وداود أوغلو، و مما جاء في مقالتها:

الخطاب السياسي واللاجئين

تواجه تركيا وضعًا خاصًا وغير مسبوق،حيث يستضيف ملايين اللاجئين والمهاجرين، منهم ٤ ملايين سوري. و تناقش بولات لماذا جعل الخطاب السياسي والديني للحزب الحاكم في تركيا دخول اللاجئين السوريين إلى تركيا سهلاً، ولماذا الآن هي في مأزق لحل هذه الأزمة.

من الواضح أن رواية التضامن الديني، كأحد أركان الشعارات الدعائية لأردوغان وحزبه، خلقت عمليًا خطابًا سياسيًا يقوم على أساسه أن وجود اللاجئين وطالبي اللجوء ليس سيئًا فحسب، بل يجب الترحيب به!

بعد بداية الأزمة السورية، أنشأ حزب العدالة والتنمية خطابًا جديدًا باستخدام الشعارات الدعائية والمناورة على المبادئ الدينية مثل الشفقة والإحسان وحسن الضيافة، والذي كان قائمًا على استقبال اللاجئين بسبب التشابه الديني والمذهبي. غافلين عن أن هذه مسألة قانونية ومتعددة الأبعاد ويمكن أن تسبب مشاكل.

كانت تركيا منذ بداية الأزمة السورية أكبر مضيف للاجئين السوريين في العالم. بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، عندما كان دخول اللاجئين السوريين إلى تركيا في ذروته، لم يثر هذا الوضع معارضة كبيرة داخل تركيا ولم يعترض أحد.

بالطبع، كانت هناك أحيانًا تصريحات تحريضية وإجراءات ضد اللاجئين، لكن هذه الإجراءات لم تصل إلى حد ظهور أحزاب سياسية مناهضة للهجرة أو حتى تغيير نتائج الانتخابات كما حدث في الدول الأوروبية.

أبعاد خطابات حزب العدالة و التنمية

كيف وافق المجتمع التركي على دخول هذا العدد من اللاجئين؟ كيف استطاع حزب العدالة والتنمية الحاكم خلق هذه الموافقة؟ الرغبة في إيجاد إجابات لهذه الأسئلة دفعتني إلى تحليل خطاب حزب العدالة والتنمية حول قضية الهجرة.

تقول بولات عندما درست خطاب الفاعلين الرئيسيين في الحزب، وخاصة رجب طيب أردوغان، لاحظت ثلاثة أبعاد مهمة وبارزة:

أولاً: برر حزب العدالة والتنمية سياسة الأبواب المفتوحة تجاه الشعب السوري بخطاب التضامن الديني. روايات مثل الإشارة إلى الأنصار والمهاجرين في صدر الإسلام، والازدهار والبركة الاقتصادية للاجئين، والفوائد الإيجابية لهذا الأمر في العلاقات التركية الأوروبية، وتعزيز وترويج خطاب قائم على الأخوة الدينية.

ثانياً: الجزء الآخر من خطاب حزب العدالة والتنمية كان أن فتح الأبواب أمام الشعب السوري هو مسؤولية تاريخية. خاصة في خطابات أحمد داود أوغلو، كنا نسمع دائمًا أنه كان يميز بين الحدود الحقيقية لتركيا والحدود الخيالية. غالبًا ما كان يؤكد أن هذه مهمة تاريخية، وبما أن هؤلاء الناس كانوا يعيشون في مكان كان يومًا ما أراضي عثمانية، يجب أن نستقبلهم بأذرع مفتوحة.

ثالثاً: الجزء التالي من خطاب حزب العدالة والتنمية تجاه اللاجئين السوريين كان ادعاء التفوق الأخلاقي. تم الادعاء بأن تركيا متفوقة أخلاقيًا على أوروبا بسبب فتح أبوابها للاجئين السوريين.

إذا انتقد أحد أعضاء المعارضة سياسة حزب العدالة والتنمية في هذا المجال، كان يتم وصفه فورًا بأنه تابع للاعبين الأجانب وكان يقال: "أنتم لا تفهمون قيمنا التاريخية والأخلاقية والوطنية. أنتم لا تعرفون أصلاً ما هي رسالة المهاجرين والأنصار".

والجدير ذكره أنه ليس فقط حكومة أردوغان وحزب العدالة والتنمية من لديهما نظرة دينية وأيديولوجية تجاه قضية المهاجرين واللاجئين، فقد شهدنا نفس النهج في أوروبا أيضًا.

في أزمة اللاجئين الجديدة التي نشأت بعد الأزمة الأوكرانية، شهدنا بناء خطاب مشابه لشعارات أردوغان في أوروبا، والذي حاول هذه المرة إظهار الجهود لاستقبال المهاجرين من خلال المسيحية.

الدول الأوروبية التي بذلت جهودًا كبيرة لإبقاء اللاجئين المسلمين السوريين خارج حدودها، فتحت أبوابها دون تردد أمام اللاجئين الأوكرانيين المسيحيين!

بالطبع، لهذه السياسة أبعاد تاريخية وجيوسياسية وثقافية أخرى.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار حقيقة أن الاتحاد الأوروبي، من خلال توجيه ملزم للدول الأعضاء، وضع اللاجئين الأوكرانيين تحت الحماية المؤقتة وقدم لهم بسرعة حقوقًا مثل التعليم والصحة والعمل.

مكّن التضامن مع اللاجئين الأوكرانيين بعض الجهات الدينية الفاعلة، التي فقدت أهميتها إلى حد كبير في السياسة الأوروبية، من العودة إلى مسرح السياسة والسلطة.

لكن المشكلة هي أن الاقتصاد الأوروبي كان قادرًا على تحمل وتقديم مثل هذه الخدمات، بينما لم تتمكن تركيا من تلبية الاحتياجات وتوفير البنية التحتية.

سياسات فاشلة

و من الانتقادات الأخرى لسياسة الهجرة لدى الحزب الحاكم في تركيا هو أنه ركز فقط على الهوية الإسلامية المشتركة مع رواية التضامن الديني. هذا في حين أن نصف المجتمع التركي علماني ويعارض مثل هذا النهج.

حتى قضية العثمانيين مهمة فقط لجزء صغير من الشعب التركي، والناس يعارضون سلوك حزب أردوغان الذي يتجاهل الفترات قبل وبعد العثمانيين ويظهر تاريخ البلاد وكأنه ليس سوى التاريخ العثماني.

اعتاد حزب العدالة والتنمية على صنع أداة سياسية من كل موضوع، كما اعتاد على صب البنزين على نار الاستقطاب السياسي والاجتماعي. وقد فعل الشيء نفسه فيما يتعلق بقضية المهاجرين السوريين.

لكن هذه السياسة فشلت. لأن مسألة كراهية الأجانب أصبحت الآن قضية مهمة جدًا لدى جزء من المجتمع التركي. رأينا أنه لأول مرة في تاريخ تركيا، تم تأسيس حزب سياسي على أساس المشاعر المناهضة للهجرة (حزب الظفر بقيادة أوميت أوزداغ) وحصل هذا الحزب على ٢,٣ ٪ من أصوات الناخبين في أول انتخابات عامة له.

> بعد بداية الأزمة السورية، أنشأ حزب العدالة والتنمية خطابًا جديدًا باستخدام الشعارات الدعائية والمناورة على المبادئ الدينية للحض على استقبال اللاجئين بسبب التشابه الديني والمذهبي

سلوفاكيا.. جدل واسع بعد قرار إنهاء عمل محطة البث الرسمية

وفقًا لما نقلته قناة "إن تي في" الألمانية، صادق البرلمان في سلوفاكيا على حل هيئة البث العام RTVS. وقبل التصويت في براتيسلافا، جرت احتجاجات لأشهر من قبل أحزاب المعارضة وموظفي RTVS ضد هذا المشروع المثير للجدل. في النهاية، صوت جميع النواب الـ ٧٨ من الأحزاب الحاكمة الثلاثة الاشتراكية الديمقراطية والقومية لصالح هذا القانون المثير للجدل. أما نواب المعارضة فقد غادروا قاعة الجلسات احتجاجًا وقاطعوا التصويت على هذا الأمر.

وكانت "مارتينا سيمكوفيكوفا"، وزيرة الثقافة القومية، و"روبرت فيكو"، رئيس الوزراء الشعبوي اليساري السلوفاكي، قد انتقدا مرارًا تقارير RTVS باعتبارها متحيزة ضدهما. ومع ذلك، لم يتمكنا من إقالة المدير العام وفريق هذه الشبكة، الذين تم انتخابهم من قبل الأغلبية البرلمانية السابقة لفترة تمثيلية حتى عام ٢٠٢٧، بسبب الظروف القانونية القائمة. ومع الحل الرسمي لهذه المحطة، لن يكون هناك هذا العائق بعد الآن.

وبهذا، من المقرر أن يتم استبدال RTVS اعتبارًا من أول يوليو بمحطة بث جديدة تسمى STVR. بعد ذلك، يمكن تعيين قيادة جديدة. منذ أشهر، يتهم منتقدو الحكومة بأنها حولت هذه المحطة إلى متحدث مؤيد للحكومة.

وقد خرج عشرات الآلاف للاحتجاج مرارًا في الأشهر الأولى من العام استجابة لدعوات المعارضة.

ومع ذلك، بعد هزيمة المعارضة في الانتخابات الرئاسية في بداية أبريل ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء فيكو في ١٥ مايو، ضعفت هذه الحركة الاحتجاجية. مؤخرًا، خرج بضع مئات فقط إلى الشوارع في براتيسلافا للاحتجاج ضد الحكومة وخططها الإعلامية.